

Principles of Legal Studies

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW612

Master of Digital law

Lecture 02



Principles of Legal Studies

Lecture 02

LAW612
Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

www.midocean.ae



تناولنا في المحاضرة السابقة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ مفهوم القانون وأهميته وخصائصه ووظائفه ونطاق تطبيقه

➤ أهمية القانون في المجتمع.

➤ خصائص القاعدة القانونية.

➤ وظائف القاعدة القانونية في المجتمع.

➤ تطبيق القاعدة القانونية في المجتمع.



وسوف نستعرض في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

- الإطار المفاهيمي للقواعد القانونية.
- التأصيل التاريخي للقانون.
- مستقبل القواعد القانونية.
- القانون الرقمي في ظل التطور والتقدم التقني.

Chapter
02

الإطار المفاهيمي للقواعد القانونية



الإطار المفاهيمي للقواعد القانونية يشير إلى النظام الذي يحدد المبادئ، والأسس التي تقوم عليها القوانين وكيفية تطبيقها وتفسيرها.



التأصيل التاريخي للقانون

□ مفهوم تاريخ القانون؛ هو الدراسة التي تعنى بنشوء وتطور النظم القانونية ومصادر القانون السابقة ومدى تأثيرها على مصادر ونظم القانون الوضعي، وكذلك البحث في نشوء وتطور مصادر الأحكام والنظم القانونية من (دين ، تشريع ، عرف ، قضاء ، فقه) ولهذا فان جامعات العالم تضع دراسة تاريخ القانون بنفوس المركز الذي تحتله دراسة مواد القانون الوضعي.

العصور التاريخية وعصور ما قبل التاريخ

تعتبر ظهور الكتابة هي الحد الفاصل بين عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية ، وتبدأ العصور التاريخية قبل 7000 سنة في البلاد الواقعة إلى الشرق من البحر الأبيض المتوسط، وقبل 2000 سنة في بلد غرب أوروبا.

المجتمع البدائي

□ لقد اختلفت الآراء في شكل الجماعة الإنسانية الأولى، ولذلك لجأ العلماء إلى النظريات التي يفسرون بها حالة المجتمع الإنساني الأول، ويعلمون على ضوءها نشوء "فكرة الحق والقانون" في ذلك المجتمع وتطور هذه الفكرة، في ذلك ظهرت مجموعة من النظريات التي وضعها العلماء حول شكل الجماعة الإنسانية الأولى:

Chapter
02

✓ أولاً: نظرية العشيرة أو القبيلة هي الخلية الاجتماعية الأولى

✓ وبحسب رأي عالم الاجتماع ماك لينان؛ فإن أول جماعة إنسانية كانت مكونة من أفراد لم تجمعهم رابطة القرى وإنما جمعهم الصدفة أو الحاجة إلى دفع الأخطار والحصول على القوت، وبسبب هذه الظروف الصعبة، عمدت هذه الجماعة إلى التخلص من بعض أفرادها؛ فكانت تقتل الإناث وتبقى على الذكور بهدف "درء المخاطر والحصول على القوت، وأدت قلة النساء إلى قيام الجماعة الأولى بخطفهن، ونتج عن ذلك الإباحية الجنسية التي اعتبرت الصلة بالأم هي صلة النسب المؤكدة الوحيدة؛ فكان ذلك النظام "نظام الأسرة الأمية".

نقد النظرية:

- تقوم هذه النظرية على الافتراضات ولا سند تاريخياً لها.
- تعميم الإباحية الجنسية لدى الشعوب المتأخرة وهو أمر لا يمكن التسليم أو الجزم به.
- تنتقص هذه النظرية من الإنسان وتضعه في منزلة متأخرة.
- وهو ما أدى إلى نشوء نظريات أخرى.

- ثانياً: نظرية العشيرة التوتمية؛ أي التي تضم مجموعة من الأفراد الذين لا تربطهم صلة بالقرابة وينحدرون من توتم واحد، وإنما تجمعهم صلة روحية ناتجة عن اعتقادهم بأنهم جميعاً جدهم الأعلى هو توتم واحد، ولكن هذا الافتراض افتراض عقيم ولا أساس له من الصحة كما أنه يجافي المنطق؛ فكيف يجتمع أشخاص لا ينحدرون من قرابة واحدة لاعتقادهم بأنهم ينحدرون من جد واحد!
- وهو ما أدى إلى استبعاد هذه النظرية؛ فظهرت نظرية أخرى وهي نظرية الأسرة.

➤ ثالثاً: نظرية الأسرة؛ إذ تعتبر الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى، والتي تتكون من مجموعة من الأفراد يرتبطون برابط أسري واحد وينحدرون من الجد أو الأب الذي يقود هذه الأسرة ويحدد احتياجاتها ويراعي ظروف أفرادها؛ وهذه النظرية تتفق مع آراء العديد من الفقهاء الذين قالوا إن بدايات المجتمعات كانت من خلال نشوء الأسر حتى استقرت في شكل جماعة منظمة وأدى ذلك إلى ضرورة وجود قانون يحكم هذه الجماعة.

نشأة القانون



- **نشأة القانون** هي عملية تطويرية بدأت منذ أن بدأ الإنسان يعيش في مجتمعات منظمة؛ كما أن نشأة القانون تأتي من الحاجة لتنظيم العلاقات بين الأفراد وحل النزاعات وضمان الأمن والنظام، ومن هنا يمكن تتبع نشوء القانون عبر المراحل التاريخية المختلفة التي سنشير إليها على النحو الآتي:
- **1. الفترة البدائية:**
- **القوانين العرفية:**
- في المجتمعات البدائية، اعتمد الناس على العادات والتقاليد والأعراف التي توارثوها عبر الأجيال لتنظيم سلوكهم. كانت هذه الأعراف غير مكتوبة وتعتمد على القبول العام والاحترام المتبادل.

➤ 2. الحضارات القديمة:

- بلاد ما بين النهرين (سومر وبابل): إذ تعتبر قوانين أور نمو (حوالي 2100 ق.م) وشرعية حمورابي (حوالي 1754 ق.م) من أقدم القوانين المكتوبة. شرعية حمورابي، على سبيل المثال، تضمنت قواعد تتعلق بالتجارة والعقوبات والعلاقات الأسرية، وكانت محفورة على لوح حجري لكي يراها الجميع.
- مصر القديمة: حيث اعتمدت القوانين المصرية القديمة على مبادئ "ماعت" (الحق والعدالة والنظام)، وكانت تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- الهند القديمة: ظهرت قوانين "مانو" (حوالي 200 ق.م - 200 م) والتي نظمت الحياة الاجتماعية والدينية والأسرية، واعتبرت دليلاً على العدالة والواجبات الدينية.

3. الحضارة اليونانية:

القوانين الأثينية؛ حيث قدمت أثينا قوانين دراكو وسولون في القرن السابع والسادس قبل الميلاد. دراكو وضع قوانين صارمة، بينما سولون أدخل إصلاحات لتخفيف تلك الصرامة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

4. الحضارة الرومانية:

قانون الألواح الاثني عشر: ففي 450 ق.م، كتب الرومان قانون الألواح الاثني عشر، والذي كان أول محاولة لتدوين القانون الروماني لضمان تطبيقه بشكل موحد وعادل.

قانون جستنيان: وفي القرن السادس الميلادي، أمر الإمبراطور جستنيان بتدوين القوانين الرومانية في "مجموعة قوانين جستنيان"، والتي أصبحت أساساً للقانون المدني في العديد من الدول الأوروبية.

❖ 5. العصور الوسطى:

❖ القانون الكنسي:

❖ طورت الكنيسة الكاثوليكية قوانينها لتنظيم الشؤون الدينية والمجتمعية، والتي أصبحت ذات تأثير كبير في أوروبا.

❖ القانون الإقطاعي: وظهر في أوروبا، حيث اعتمد النظام القانوني في العصور الوسطى على العلاقات الإقطاعية بين السادة والأقنان (العبيد أو العمال أو العامة)، وتميز بالقوانين العرفية المحلية.

➤ 6. العصور الحديثة:

➤ القانون العام الإنجليزي:

➤ تطور في إنجلترا بعد غزو النورمان، وكان يعتمد بشكل كبير على السوابق القضائية، حيث كانت القرارات القضائية السابقة توجه القرارات المستقبلية.

➤ القانون المدني (القاري): إذ تطور من القانون الروماني وبلغ ذروته مع القانون النابليوني في فرنسا (1804)، والذي أثر بدوره على العديد من النظم القانونية في أوروبا والعالم.

7. القانون في العصر الحديث:

التشريعات الوطنية والدولية:

اليوم، تتنوع النظم القانونية بين القوانين المدنية والعامة، وتلعب التشريعات الوطنية والدولية دورًا كبيرًا في تنظيم العلاقات على مختلف المستويات. ظهرت قوانين حقوق الإنسان والقوانين البيئية وقوانين التجارة الدولية، مع تزايد أهمية المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

في الختام، ما أريد أن أقوله حول نشأة القانون أن هذه العملية هي عملية معقدة وطويلة تطورت عبر العصور لتعكس التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من القوانين العرفية في المجتمعات البدائية إلى القوانين المعقدة والمتنوعة في العصر الحديث، في دين يبقى الهدف الأساسي للقانون هو تحقيق النظام والعدالة في المجتمع.

مستقبل
القواعد
القانونية



في ظل التطور الذي نشهده اليوم وانتشار أنظمة الحوسبة السحابية والمنصات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي؛ تغيرت طرائق التعامل مع النصوص القانونية لا بل تغيرت النصوص القانونية بحد ذاتها لتوكل هذا التطور وأصبحت أكثر ملاءمة لظروف المجتمعات المتعلقة بالسرعة والتطور والازدهار؛ فضلاً عن السلبات التي نجمت عن العولمة، والتي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة حول العالم، مما يستدعي تطوير النصوص القانونية والإجراءات بطريقة تسهل على الناس وتطبق القانون بكل سهولة؛ فمثلاً يمكن اليوم لشخص يقيم في دولة (أ) أن يقاضي آخر مقيم في دولة (ب) على فعل معين، وهو أمر لم يكن متصوراً في السابق.

- **وبالتالي؛** فإن مستقبل القواعد القانونية يتأثر بعدة عوامل، منها التطورات التكنولوجية، العولمة، التغيرات الاجتماعية والسياسية، والتحديات البيئية. هنا بعض الاتجاهات والتوقعات لمستقبل القواعد القانونية:

- 1. التكنولوجيا والقانون:
- الذكاء الاصطناعي والقانون:
- يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا كبيرًا في تحليل البيانات القانونية، تقديم الاستشارات القانونية، وحتى في إصدار الأحكام البسيطة. وهذا قد يزيد من الكفاءة والدقة، ولكن يثير أيضًا تساؤلات حول الأخلاقيات والمسؤولية القانونية.
- البلوكشين والعقود الذكية:
- التكنولوجيا القائمة على البلوكشين والعقود الذكية يمكن أن تؤدي إلى ثورة في الطريقة التي تُدار بها العقود والاتفاقيات القانونية، مما يزيد من الشفافية ويقلل من الحاجة إلى الوساطات التقليدية.

○ 2. العولمة والقانون:

○ القانون الدولي:

○ مع تزايد العولمة، يصبح القانون الدولي أكثر أهمية في تنظيم العلاقات بين الدول، وحل النزاعات الدولية، وتعزيز حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تنمو القوانين المتعلقة بالتجارة الدولية، البيئة، وحقوق الإنسان.

○ القوانين الموحدة:

○ قد يكون هناك اتجاه نحو توحيد القوانين في مجالات معينة مثل التجارة الإلكترونية، حقوق الملكية الفكرية، والجرائم السيبرانية، لتسهيل التعاملات الدولية وحماية الحقوق عبر الحدود.

- 3. القانون وحقوق الإنسان:
- التشريعات المتقدمة لحقوق الإنسان:
- ستستمر القوانين في التطور لحماية حقوق الفئات المهمشة وضمان المساواة بين جميع الأفراد. قد تتضمن هذه القوانين حماية حقوق الأقليات، حقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

➤ 4. التحديات البيئية والقانون:

➤ القانون البيئي:

➤ مع تزايد الوعي بالتحديات البيئية، من المتوقع أن تشهد القوانين البيئية تطورات كبيرة. يمكن أن تشمل هذه القوانين تنظيمات صارمة بشأن انبعاثات الكربون، حماية التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية.

➤ 5. التغيرات الاجتماعية والسياسية:

➤ التشريعات التقدمية:

➤ مع تغير القيم الاجتماعية والسياسية، يمكن أن تتطور القوانين لتشمل قضايا مثل حقوق المثليين، العدالة الاجتماعية، وإصلاح العدالة الجنائية.

➤ استجابة للأزمات:

➤ الأزمات العالمية مثل الجائحة، الأزمات الاقتصادية، والهجرة قد تؤدي إلى تطوير قوانين جديدة تتعامل مع هذه التحديات بطرق أكثر فعالية وإنسانية.

➤ 6. القانون والعمل عن بعد:

➤ التشريعات العمالية:

➤ مع تحول المزيد من الشركات إلى العمل عن بعد، قد تتطور القوانين لتنظيم هذا الشكل الجديد من العمل، بما في ذلك حقوق العمال، الأجور، وساعات العمل.

➤ 7. التكنولوجيا المالية (FinTech)

➤ التنظيمات المالية:

➤ مع نمو التكنولوجيا المالية، ستكون هناك حاجة لتطوير قوانين تنظم العملات الرقمية، القروض الإلكترونية، وأنظمة الدفع الجديدة، لضمان الشفافية والأمان المالي.

➤ ومن هنا نرى أن مستقبل القواعد القانونية يبدو مشرقاً، ولكنه مليء بالتحديات والفرص، والتطورات التكنولوجية، العولمة، التغيرات الاجتماعية والسياسية، والتحديات البيئية ستشكل جميعها هذا المستقبل. **كما نعتقد أن من المهم أن تتطور القوانين بمرونة واستجابة سريعة لهذه التغيرات لضمان العدالة، الشفافية، والأمان في المجتمع.**

القانون الرقمي في ظل التطور والتقدم التقني



- في عصر التكنولوجيا المتقدمة، أصبحت الحياة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية؛ حيث يتطلب التحول السريع في البيئة الرقمية إطاراً قانونياً جديداً يتماشى مع التحديات والمستجدات التي تفرضها التكنولوجيا، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى "القانون الرقمي الذي يعني النظام القانوني الذي يتعامل مع المسائل القانونية المتعلقة بالأنشطة الرقمية والإنترنت".
- ويشمل القانون الرقمي مجالات متعددة، منها حماية البيانات الشخصية، الجريمة السيبرانية، التجارة الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

➤ 1. حماية البيانات الشخصية:

➤ تشريعات حماية البيانات:

➤ مع تزايد استخدام الإنترنت وتبادل المعلومات الشخصية عبر الشبكات الرقمية، أصبحت حماية البيانات الشخصية قضية حيوية. فعلى سبيل المثال، يعد القانون العام لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي أحد أكثر التشريعات شمولاً في هذا المجال، حيث يفرض قواعد صارمة على كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها.

➤ الخصوصية الرقمية:

➤ تزداد أهمية الخصوصية الرقمية في ظل استخدام التطبيقات والخدمات التي تجمع بيانات المستخدمين؛ حيث يتطلب القانون الرقمي وضع ضوابط لحماية خصوصية الأفراد وضمان عدم استخدام بياناتهم بطرق غير مشروعة.

➤ 2. الجريمة السيبرانية:

➤ التهديدات السيبرانية:

➤ تشمل الجريمة السيبرانية مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تتم عبر الإنترنت، مثل الاختراق، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية. تتطلب مواجهة هذه التهديدات قوانين صارمة وتعاوناً دولياً للتصدي لها بفعالية.

➤ التشريعات والاتفاقيات الدولية:

➤ تتبنى العديد من الدول تشريعات لمكافحة الجريمة السيبرانية. على المستوى الدولي، تلعب اتفاقيات مثل اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة السيبرانية دوراً مهماً في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم.

➤ 3. التجارة الإلكترونية:

➤ تنظيم التجارة الإلكترونية:

➤ يزداد حجم التجارة الإلكترونية يوماً بعد يوم، مما يستدعي وجود قوانين تنظم هذه التجارة. تشمل هذه القوانين حماية حقوق المستهلكين، وتنظيم العقود الإلكترونية، وضمان سلامة وأمان المعاملات المالية عبر الإنترنت.

➤ المنافسة والاحتكار:

➤ يجب أن تتناول القوانين الرقمية قضايا المنافسة العادلة ومنع الاحتكار في السوق الرقمي، حيث تسيطر شركات تقنية كبرى على جزء كبير من السوق.

➤ 4. حقوق الملكية الفكرية:

➤ حقوق النشر والتأليف في العصر الرقمي:

➤ يتعين على القوانين الرقمية حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، بما في ذلك حقوق النشر والتأليف. يتطلب ذلك وضع قواعد واضحة للملكية الفكرية الرقمية ومنع القرصنة وانتهاك حقوق المؤلفين والمبدعين.

➤ التحديات الجديدة:

➤ تواجه القوانين التقليدية لحقوق الملكية الفكرية تحديات في تطبيقها على المحتوى الرقمي. يتطلب ذلك تعديلات تشريعية وتأطير جديد لحماية حقوق المبدعين في الفضاء الرقمي.

➤ 5. التطورات المستقبلية:

➤ الذكاء الاصطناعي:

➤ يشكل الذكاء الاصطناعي تحدياً جديداً للقوانين الرقمية، حيث يثير مسائل قانونية تتعلق بالمسؤولية والأخلاقيات وحقوق الملكية. تحتاج الأنظمة القانونية إلى مواكبة التطورات في هذا المجال لضمان تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق آمنة وفعالة.

➤ البلوكشين والعقود الذكية:

➤ تكنولوجيا البلوكشين والعقود الذكية تقدم إمكانيات جديدة لتنفيذ العقود والمعاملات المالية بطرق شفافة وآمنة. يتطلب ذلك تطوير قوانين تنظم هذه التكنولوجيا وتحمي حقوق الأطراف المتعاقدة.

➤ **وبالتالي؛** فإن القانون الرقمي يعد مجالاً حيوياً ومتطوراً يسعى لمواكبة التغيرات السريعة في البيئة الرقمية. يتطلب ذلك تعاوناً دولياً وتشريعات **مرنة ومتجددة** لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة في الفضاء الرقمي من حماية البيانات الشخصية إلى مكافحة الجريمة السيبرانية وتنظيم التجارة الإلكترونية، **حيث يلعب القانون الرقمي دوراً أساسياً في بناء مجتمع رقمي آمن ومستدام.**

➤ 1. حماية البيانات الشخصية:

➤ تشريعات حماية البيانات:

➤ مع تزايد استخدام الإنترنت وتبادل المعلومات الشخصية عبر الشبكات الرقمية، أصبحت حماية البيانات الشخصية قضية حيوية. فعلى سبيل المثال، يعد القانون العام لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي أحد أكثر التشريعات شمولاً في هذا المجال، حيث يفرض قواعد صارمة على كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها.

➤ الخصوصية الرقمية:

➤ تزداد أهمية الخصوصية الرقمية في ظل استخدام التطبيقات والخدمات التي تجمع بيانات المستخدمين؛ حيث يتطلب القانون الرقمي وضع ضوابط لحماية خصوصية الأفراد وضمان عدم استخدام بياناتهم بطرق غير مشروعة.



تناولنا في المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

- **الإطار المفاهيمي للقواعد القانونية.**
- التأسيس التاريخي للقانون.
- مستقبل القواعد القانونية.
- القانون الرقمي في ظل التطور والتقدم التقني.



Thank You